صاحب رواية "المغاربة": بناء الديمقراطية يستوجب توزيعا عادلا للثروات

تيلكيل عربي- العدد 10 - من 28 يونيو إلى 4 يوليوز 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

هل تقف العدل والإحسان وراء الاحتجاجات بالمغرب؟

الدولة والجماعة.. والمغاربة

مع كل احتجاج تشهده مناطق المغرب، يعود إلى الواجهة شد الحبل بين الدولة وجماعة العدل والإحسان. فسواء في أحداث غلاء فواتير "أمانديس" بطنجة، أو احتجاجات الحسيمة ومدن الريف، أو أحداث مناجم الفحم بجرادة، كان أصبع الاتهام يوجه للجماعة بالوقوف وراء الاحتجاجات وتأجيجها بهدف تأزيم الوضع.

يكشف التحقيق الذي ننشره في هذا العدد أن العدل والإحسان حاضرة بالفعل في أغلب الاحتجاجات، ترد الاعترافات على لسان قادتها، الذين يعتبرون حضورهم واجبا يمليه انتسابهم لهذا الشعب، أو "انتهازية سياسية" كما يقول بذلك خصومهم، الذين يتهمونهم بـ"الركوب" على الاحتجاجات وتحريفها عن أهدافها.

لكن اللازمة التي ستتردد على لسان الجميع، عدليين ويساريين ونشطاء حراك وأساتذة جامعيين، هي أن "الشرارة الأولى للاحتجاجات في المغرب هي قوة المطالب ومشروعيتها أكثر من وجود حزب أو جماعة خلفها.

في المغرب أزمات اجتماعية حقيقية وأوضاع مأساوية، ينبغي أن يتجه الاهتمام رأسا إلى معالجتها، وإلا فإن المتضررين منها سيتحالفون مع الشيطان، وليس فقط مع العدل والإحسان.

هل تعول الدولة على "تعاقب الليل والنهار" لتفقد الجماعة قوتها وزخمها؟ وهل ستبقى الجماعة متحصنة وراء "لاءاتها" العديدة لزمن طويل؟

ثم ألم يحن الوقت للبحث عن حل سياسي مع هذه الجماعة؟ هل تعول الدولة على "تعاقب الليل والنهار" لتفقد الجماعة قوتها وزخمها؟ وهل ستبقى الجماعة متحصنة وراء "لاءاتها" العديدة لزمن طويل؟ وأثناء ذلك، هل ستبقى مطالب الناس المشروعة رهينة بشد الحبل بين الطرفين؟ ■

قراءة في نتائج الباكالوريا..

السر في ارتفاع نسبة النجاح وتفوق البنات

وضعت نسبة النجاح في نتائج امتحانات الباكالوريا، غير المسبوقة، علامات استفهام كثيرة حول الأسباب الحقيقية، خاصة وأن الموسم الدراسي عرف توقفات كثيرة بسبب الإضرابات، فبين من يرى أن الوزارة تساهلت في وضع الأسئلة لتجنب غضب شعبي من تكرار التوقف الدراسي، يجزم المسؤولون في وزارة التربية الوطنية أن تحقيق نسبة 65,5 في المائة، يعتبر تحصيل حاصل واكتمالا لمنحى تصاعدي انطلق منذ 2010.

عبد الرحيم سموكني

أسباب ارتفاع نسبة النجاح

عزا الأستاذ الجامعي خالد بكاري تسجيل أعلى معدل نجاح في تاريخ امتحانات الباكالوريا، إلى ما عرفته السنة الدراسية من توقف عن الدراسة بسبب الإضرابات المتكررة لما يعرف بـ"أستاذة التعاقد" و"أساتذة الزنزانة 9".

وقال بكاري في تصريح لـ"تيل كيل عربي" إن هناك عدة عوامل أثرت في ارتفاع نسبة النجاح هذا العام، والتي بلغت 65,5 في المائة، وأن أبرز هذه العوامل هو، كون الدولة ربما تساهلت في وضع الاختبارات، وأنها أرادت أن تظهر أن هذه الإضرابات لم تؤثر في السير التعليمي. وأضاف "هي أرقام خادعة لا تعكس المستوى الحقيقي للتلاميذ المغاربة، كما أن هناك حديث عن النفخ في نقاط المراقبة المستمرة بشكل يفوق السنوات الماضية، لأن الرهان هو تفادي الاحتجاجات ".

وحسب بكاري، فإن نسبة النجاح هذا العام لا تعكس حقيقة المستوى التعليمي للتلاميذ، خاصة إن علمنا أن المغرب منخرط في مؤشر (Pirls)، وهو الدراسة الدولية لتقويم تطور الكفايات القراءاتية، والذي منح التلاميذ المغاربة درجة "كارثية"، وهي النتائج ذاتها التي خلصت إليها دراسات المجلس الأعلى للتربية والتكوين التي أشرفت عليها رحمة بورقية، وكشفت عن تدني المستوى التعليمي للتلاميذ المغاربة أيضا.

ويتابع بكاري بأن الرهان الحقيقي بالنسبة للناجحين في الباكالوريا اليوم ليس هو المعدلات المرتفعة، بل مواصلة السير وفق هذا المستوى في التعليم العالي، خاصة بالنسبة الراغبين في متابعة دراستهم في الخارج، الذين سيجدون صعوبة كبيرة في الحصول على مقاعد بالخارج خاصة بالنسبة للجامعات والمعاهد التي يجري الولوج إليها عبر المباريات.

وحسب المتحدث نفسه، فإن ارتفاع معدلات النجاح سيرفع أوتوماتيكيا سقف الولوج إلى المعاهد العليا، وبالتالي فإن وجود معدلات

«

من أصل عشرة أعلى معدلات الباكلوريا هناك 8 فتيات.

مرتفعة لن يكون له أي تأثير إيجابي، بل بالعكس، سيمثل ضغطا متزايدا على كليات الاستقطاب المفتوح، ما يجعل نسبة الملء في السنة الدراسية المقبلة مرتفعة جدا، و سيطرح مشكلا كبيرا بالنسبة للتأطير الجامعي.

سنوات من البناء

يختلف محمد الساسي، مدير المركز الوطني لتقويم والامتحانات والتوجيه مع البكاري في هذا الطرح. ويقول في حديث لـ"تيل كيل عربي" إن هناك مجموعة من المحددات ساهمت في تحقيق نسبة النجاح هاته، فمنذ اعتماد النظام الجديد لامتحانات الباكالوريا سنة 2003، كان على الجميع انتظار سنة 2010 ليجري تحقيق منحى تصاعدي في معدلات النجاح. ويعزو الساسي السبب إلى مجموعة من العوامل؛ أبرزها تمكن المدرسين من المنهاج الدراسي، وتوفرهم على صورة واضحة بخصوص ما يجب اعتماده في تحضير التلاميذ للامتحان، والتركيز على إتمام المقررات التي لها أهمية في الإطار المرجعي، فضلا عن "ارتفاع نجاعة التحضير للامتحان، لم يعد الاستعداد للامتحان يجري بطريقة اعتباطية".

ويقلل الساسي من أهمية الطرح القائل بأن ارتفاع نسب النجاح راجعة إلى النفخ في نقاط المراقبة المستمرة، ويقول إنه تفسير واه، لأن المراقبة المستمرة لا تشكل سوى 25 في المائة من المعدل العام، بينما تبقى 25 في المائة للامتحان الجهوي، و50 في المائة للامتحان الوطني، وبالتالي فإن 75 في المائة من المعدل السنوي تجري عبر امتحانين، ويقر "صحيح علينا أن نراقب أكثر نتائج المراقبة المستمرة لأنها تعطينا صورة أدق عن مستوى التلميذ طوال السنة، لكن لا يجب تعميم هذا الطرح على الجميع".

ويضيف الساسي موضحا "ما بين سنتي 2003 و2009 لم يتحرك عقرب معدل النجاح، ولم يتجاوز نسبة 47 في المائة، وكان علينا انتظار سنة 2010 لنرى تقدما ملموسا في نسب النجاح، كما أنه منذ أربع سنوات لاحظنا تحسنا كبيرا في أداء التلاميذ في امتحانات السنة الأولى، والتي كان التلميذ يتعامل معها بنوع من الاستخفاف، وهو ما تغير اليوم، إذ تظهر الأرقام، أن نسبة التلاميذ الذين حصلوا على معدل 10 على 20 في الامتحان الجهوي انتقل من 38 في المائة العام الماضي إلى 45.5 هذا العام، وأن 78 في المائة لديهم المعدل في المراقبة المستمرة والجهوي، مقابل 70 في المائة السنة الماضية".

تفوق مسلك الفرنسية

وعن سيطرة أصحاب مسلك الفرنسية، خاصة في شعب العلوم، على المعدلات العالية، يرى البكاري أن أغلب التلاميذ المتفوقين هذا العام، تابعوا دراستهم الابتدائية والإعدادية في مدارس التعليم الخاص، التي تولي أهمية كبرى للغات، عكس التعليم العمومي. ويتابع "أغلب المتفوقين، يستغلون تكوينهم الجيد في اللغات لسلك خيار الباكالوريا الدولية، لكن ما أريد الإشارة إليه، هو أن هؤلاء التلاميذ متفوقون سواء كانوا في مسلك الفرنسية أو العربية، فلا علاقة للمسلك اللغوي بالمعدل المرتفع، بل له علاقة بنوعية التلميذ".

تفوق الإناث

ويفسر الأستاذ الجامعي البكاري، توفقت الإناث سواء من حيث نسبة النجاح العامة مقارنة بالذكور، أو من حيث سيطرتهن على المراتب العشر الأولى، إذ من أصل العشرة الأوائل في المغرب، هناك ثماني فتيات، (يفسر) الأمر بكون طبيعة المجمع المغربي تمنح حرية أكبر للذكور، كما أن نسبة المكوث في المنزل هي أكبر لدى الإناث، ما يمنحهن وقتا أكبر للمراجعة، بينما تجد هذه الأسر صعوبة أكبر في التحكم في الذكور من الأبناء، ما يفرز تفوقا للإناث خاصة في التعليم الإعدادي والثانوي على حساب الذكور. ويوضح البكاري "ليس للأمر علاقة بمستوى الذكاء، بل بالظروف المحيطة بالاستعداد للامتحانات، فالملاحظ، أنه إذا كان تفوق الجنس اللطيف في هذه المراحل التعليمية، فإن الآية تنقلب إلى العكس في مراحل التعليم العالي، إذ لدى الذكور قدرة أكبر على متابعة الدراسات العليا، كما أن قدرتهم على الولوج إلى المدارس العليا تبقى مرتفعة من نسبة الإناث، بينما تتركز نسبة الإناث بشكل ظاهر في كليات الاستقطاب المفتوح، والتي تتفوق فيها الإناث في المواظبة على الحضور وفي تحقيق نقاط مرتفعة، وبالتالي فإنه لفهم الموضوع علينا التركيز على المقاربة المجتمعية، وليس مقاربة جينية تعتمد على نسب الذكاء".

بالنسبة لمحمد الساسي، فإن للأسر دورا كبيرا اليوم في تأطير أبنائها، من خلال الاستثمار المتزايد للأسر في الاستعدادات لرفع حظوظ أبنائها للولوج إلى مؤسسات الاستقطاب المحدود، وهو ما أدى إلى ارتفاع في معدلات النجاح، ويقول "لقد خلق استثمار الأسر في توجيه وتأطير أبنائها خلال فترات الاستعداد للامتحانات نوعا من التنافس للحصول على معدلات مرتفعة، تمكنهم من اجتياز المحطات الانتقائية، ثم إن نسبة النجاح الحالية ليست نهائية، لأنه علينا انتظار نتائج الدورة الاستدراكية".■

الحيطي : هكذا عشت الزلزال السياسي.. وكان علي الاستقالة في 2015

عادت وزيرة البيئة السابقة حكيمة الحيطي للحديث عن حيثيات ما عرف "بالزلزال السياسي" الذي ضرب حكومة عبد الإله بنكيران سنة 2017، على خلفية تقرير حمل المسؤولية لعدد من الوزراء في تأخر إطلاق مشاريع تنموية في مدينة الحسيمة.

تيلكيل عربي

وقالت الحيطي في حوار، نشرته "تيل كيل" في عددها الخميس 20 يونيو ، إنها تلقت نبأ إقالتها عندما كانت في العاصمة الإيطالية روما في إطار الإعداد لقمة المناخ العالمية "كوب23"، ووصفت الحيطي تلقيها خبر عزلها بأنه كان "صادما".

الحيطي قالت إنها اطلعت على ملخص التقرير، ولم تجد فيه أي إشارة لوزارتها أو أي تقصير يتعلق بعمل وزارتها، وأنها لم تتمكن من الاطلاع على التقرير كاملا.

وأقرت عضو المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية، بتأخر إطلاق المشاريع، التي كانت مبرمجة في أفق 2022.

الحيطي حملت بشكل غير مباشر مسؤولية تأخر بعض المشاريع البيئية إلى "بلوكاج" الصندوق الأخضر، الذي اعتبرت أن المسؤول عنه بالدرجة الأولى كان هو الوزير عبد القادر اعمارة، الذي كان مسؤولا عن هذا الصندوق، باعتباره الوزير الوصي عليها، إذ كانت تشغل هي منصب وزيرة منتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة مكلفة بالبيئة.

وأوضحت الحيطي "فيما يخص مشروع تشييد مركز لمعالجة وفرز النفايات بمراكش، فقد جرى إطلاقه قبل عقد قمة المناخ بمراكش، وقد كنت أعدت برمجة الميزانية، بناء على هذا الحدث، ولو تمكنت من صرف ميزانية الصندوق لأطلقنا مشاريع مماثلة بباقي المدن".

واعترفت الحيطي بأنه كان عليها أن تزيد من إصرارها من أجل الضغط على وزارة اعمارة، من أجل صرف ميزانية الصندوق الأخضر، وقالت "كان من الأجدر أن أمارس ضغطا أقوى أو أقدم استقالتي، لكن انتمائي إلى حزب مشكل للأغلبية الحكومية، منعني من ذلك، ربما لأني لا أمارس السياسة كما يمارسها باقي السياسيين، وبلا شك، فربما لم أمارس السياسة بما يكفي".

ولم تخف الوزيرة المنتدبة في البيئة سابقا ندمها على عدم تقديم استقالتها في الوقت الذي اصطدمت فيه بعراقيل كثيرة، خاصة وأنها راسلت أكثر من مرة رئيس الحكومة حينها عبد الإله بنكيران بشأن توقف بعض المشاريع، وقالت إنها بادرت إلى القيام بالعديد من المبادرات، خاصة وأن الكثير من

حكيمة الحيطي

الملفات كانت متوقفة، رغم تدخل الأمين العام لحزبها امحند العنصر ووزير الداخلية محمد حصاد، لكن هذه الجهود لم تؤت أكلها، فيما يخص صرف الميزانية للمشاريع التي جرى توقيعها أمام الملك. وتقول الحيطي إن أكبر خطأ ارتكبته هو أنها لم تقدم استقالتها حينها.

وأوضحت الحيطي بأنه كان عليها الانسحاب من التجربة الحكومية وتقديم استقالتها سنة 2015، عندما تواصل جمود الصندوق الأخضر لعامين متتالين، مما نجم عنه توقف مشاريع بيئية كثيرة في مختلف جهات المملكة.

وعن كيف عاشت الحيطي تبعات عزلها أو الغضبة الملكية عليها، قالت بأنها انغلقت على نفسها في تلك الفترة لمدة أشهر، وأن تناسل الأسئلة والبحث عن أجوبة شغلها لمدة، غير أنها في ليلة معينة، عندما كانت تقود سيارتها رفقة أطفالها، للاحتفال بتأهل المنتخب المغربي في مشواره التأهيلي لكأس العالم، حاصرها جمهور من الشباب، الذي تعرف عليها، مطالبين بأخذ صور تذكارية معها. كانت هذه اللحظة فاصلة في مسارها، وقالت "كان جوا احتفاليا كبيرا، وما زال تأثير ذاك اليوم عالقا بذهني وبنفسيتي، لقد كان تجمهر الشباب حولي مؤثرا، مما أبكاني، وهو ما أعطاني دفعة قوية للنهوض من جديد. ■

التقرير السنوي للنيابة العامة..

عبد النبوي يشتكي الفايسبوك ويلوم المؤسسة التشريعية

خصص تقرير رئيس النيابة العامة، محمد عبد النباوي، حول تنفيذ السياسة الجنائية وسير النيابة العامة برسم سنة 2018، الذي قدمه للملك محمد السادس، في انتظار مناقشته من طرف لجنتي العدل والتشريع بمجلسي البرلمان حيزا هاما للحديث عن استقلالية السلطة القضائية في ظل ما تواجهه بعض إجراءاتها وأحكامها من انتقادات.

الشرقي لحرش

محمد عبد النباوي.

استقلال النيابة العامة وحرب الفايسبوك

التقرير اعتبر أن قضاة النيابة العامة مستقلون في قراراتهم شريطة صدورها على أساس التطبيق العادل للقانون، غير أن هذا الاستقلال ليس مزية ممنوحة للقاضي لاستعمالها لذاته ونزواته ورغباته أو لأفكاره الخاصة، وإنما هي ضمانة ممنوحة له لحمايته من كل تهديد أو تأثير يمكن أن يؤثر على تطبيقه للقانون تطبيقا عادلا.

وأشار رئيس النيابة العامة أن استقلال القضاء يتطلب: عدم خضوع القضاة لسلطة أخرى غير السلطة القضائية، وأن لا يتعرض القاضي لأي تأثير في أحكامه، سوى تطبيق القانون، وإذا تعلق الأمر بقضاة النيابة العامة تطبيق التعليمات الرئاسية الكتابية والقانونية عند الاقتضاء، وأن يستعمل القاضي استقلاله لتطبيق القانون وفقا لمبادئ الإنصاف.

واعتبر التقرير، أنه "إذا توفرت هذه المعايير، فلا يمكن الحديث عن عدم استقلال القضاء، ولا يمكن نسبة الأخطاء أو الانحرافات التي قد تعترض سير بعض القضايا لغياب الاستقلال، في حين أن أسبابها أمور أخرى، قد تتمثل في نقص التكوين أو نقص العناية الواجب على القضاة بذلها، كما قد يتعلق الأمر بانحرافات بشرية فردية"، داعيا إلى التمييز بين هذه الأمور، ومعالجتها وفقا للمحددات القانونية.

وشدد عبد النباوي، أنه ليس من الملائم أن يتم الحديث عن عدم استقلالية القضاة من طرف بعض الجهات كلما صدرت أحكام لا تستجيب لمطالبها ورغباتها، كما لا يجب أن يصبح موضوع استقلال القضاء شماعة تعلق عليها أخطاء القضاة الفردية، أو مبرر لتدمر بعض الغاضبين من أحكام لا تستجيب لرغباتهم رغم التزامها بالقانون، مشيرا إلى أن استقلال القضاء يتطلب من الأطراف احترام أحكام المحاكم

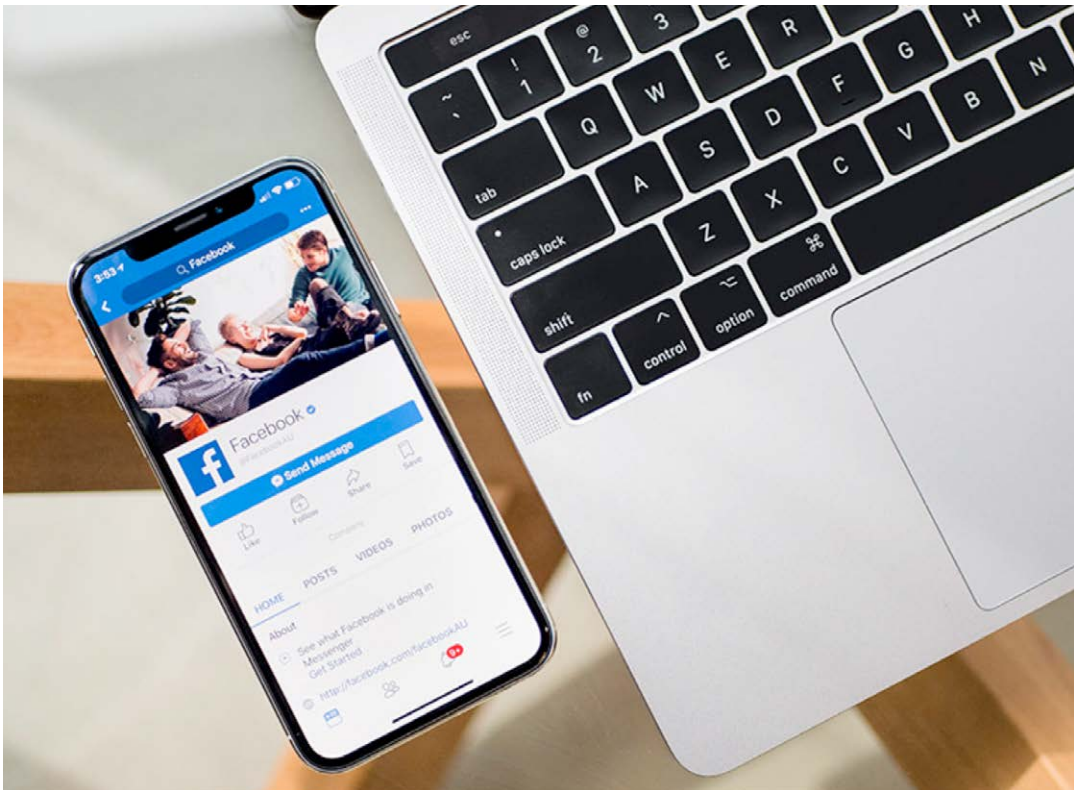

وسلوك الإجراءات القانونية وطرق الطعن المتاحة للطعن فيها، أو للتظلم منها، بدلا من التشهير بالسلطة القضائية وادعاء عدم استقلال أعضائها.

ويضيف التقرير، أن بناء الثقة في النظام القضائي لا يتأتى عن طريق إجراء محاكمات عن طريق الوسائط الاجتماعية للإجراءات والأحكام القضائية، قبل انتهائها، ومن غير استعمال المعايير القانونية للتقييم، وإطلاق أوصاف قدحية على الأحكام والإجراءات القضائية واتهامها بالجور والظلم، والانحياز وعدم الاستقلال، دون تقييمها تقييما قانونيا موضوعيا.

بناء الثقة في النظام القضائي لا يتأتى عن طريق إجراء محاكمات عن طريق الوسائط الاجتماعية.

الاعتقال التعسفي .. التعذيب والفحوصات

كشف تقرير رئاسة النيابة العامة حول السياسة الجنائية عن تسجيل ثلاث شكايات فقط خلال سنة 2018 بخصوص الاعتقال التعسفي. وبحسب التقرير، الذي تم تقديمه للملك محمد السادس فإن واحدة من الشكايات تم حفظها لعدم صحة الادعاء، بينما لازالت شكايتان في طور البحث.

وكشف تقرير النيابة العامة عن تسجيل 32 شكاية تتعلق بالتعذيب والعنف وسوء المعاملة خلال سنة 2018 ضد موظفين عموميين.

ويوضح التقرير، أنه بعد البحث في موضوع الشكايات، تم إنهاء الأبحاث في 69 في المائة منها، حيث تم حفظ عشرين شكاية لانعدام الإثبات، وعشر شكايات مازالت في طور البحث، فيما فتح بحث بشأن شكايتين، توبع بشأنهما خمسة دركيين من أجل ارتكاب جناية الاعتقال التحكمي واستعمال العنف، ومتابعة ضابط شرطة قضائية من أجل استعمال العنف والتهديد.

تسجيل 32 شكاية تتعلق بالتعذيب والعنف وسوء المعاملة خلال سنة 2018 ضد موظفين عموميين

وبخصوص 12 شكاية متعلقة بالتعذيب كانت رائجة سنة 2017 فقد تم، خلال سنة 2018 حفظ 6 منها، في حين أرجعت ست شكايات المتبقية بتعليمات محددة من النيابة العامة لتعميق البحث.

في هذا الصدد، كشف تقرير النيابة العامة أنه تم اخضاع 143 شخصا من المودعين رهن الحراسة النظرية للتأكد من مدى صحة تعرضهم للتعذيب. ويشير التقرير، إلى أنه تم حفظ 96 فحصا لانعدام العنصر الجرمي وظلت الأبحاث جارية بخصوص 45 فحصا طبيا، في حين أفضى فحصان طبيان إلى متابعة موظفين مشتكى بهما.

ويشير التقرير إلى أن أحد المشتكى بهما صدر في حقه حكم قضى بإدانته من أجل الضرب والجرح وحكم عليه بسنة حبسا نافذا وغرامة 500 دهم، وبأدائه لفائدة المطالب بالحق المدني تعويضا إجماليا حدد في 20 ألف درهم مع الصائر مجبرا في الأقصى، أما الثاني فقد تقررت متابعته من أجل جنحة الضرب والجرح. وصدر حكم قضائي ببراءته من أجل ما نسب إليه.

وبخصوص الفحوصات الطبية التي لازالت رائجة منذ سنة 2018، فقد أفضى فحص واحد منها إلى متابعة موظف من أجل استعمال العنف ضد الأشخاص أثناء قيامهم بوظيفتهم، لازالت قضيته رائجة أمام القضاء، فيما تراوح مآل باقي القضايا بين الحفظ وتعميق البحث في بعضها.

رغم أن قانون المسطرة الجنائية يتيح للأشخاص المودعين رهن الحراسة النظرية إمكانية الاتصال بمحام، إلى أن طلبات الاتصال تظل قليلة جدا مقارنة مع عدد الموضوعين رهن الحراسة النظرية. ويشير التقرير إلى تلقي النيابة العامة 155 طلبا يتعلق بالاتصال بمحام من أصل 408994 تم وضعهم رهن الحراسة النظرية سنة 2018 من بينهم 18488 قاصرا تم الاحتفاظ بهم في الأمكنة المخصصة للأحداث. وقد استجابت النيابة العامة لـ147 طلبا من أصل 155 التي تم التقدم بها. ■

محمد الشيكر:

ترحيل نشاط "رونو" و"بوجو" إلى المغرب هدفه التشغيل وليس نقل التكنولوجيا

دفع شروع المصنع الفرنسي "بوجو" في إنتاج سياراته بالقنيطرة، بعد حلول "رونو" بالمغرب في الأعوام الأخيرة، بوزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، إلى رفع سقف التوقعات الخاصة بقطاع السيارات، حيث يراهن بعد بلوغ طاقة الإنتاج 700 ألف سيارة، بل الوصول إلى مليون سيارة منتجة محليا، ونقل الصادرات من 65 مليار درهم إلى 100 مليار درهم. هذا الحضور القوي لقطاع السيارات في النسيج الصناعي المغربي، يطرح تساؤلات حول المنافع التي تجنيها المملكة منه، نقاربها في هذا الحوار مع الاقتصادي محمد الشيكر.

المصطفى أزوكاح

الاقتصادي محمد الشيكر.

» كيف تقيمون حضور مصنعين كبيرين في قطاع السيارات، مثل "بوجو" و"رونو" بالمغرب؟

ليست هذه المرة الأولى التي يستقطب فيها المغرب مثل هؤلاء المصنعين، فقد جلب المغرب منذ الستينيات من القرن الماضي شركات مثل "جنيرال تاير" و" كودير" و"فولفو" التي كانت تركب الشاحنات و"فيات" التي كانت تركب سياراتها بـ"سوماكا". تلك صناعات اختفت اليوم، بينما لم نستخلص الدروس من تجارب الماضي، حيث لم نستطع تطوير صناعات وطنية في تلك القطاعات انطلاقا من التجارب التي انخرطنا فيها مع أولئك المصنعين.

ما الرؤية التي تحكم استثمارات مثل "رونو" و"بوجو" في بلد مثل المغرب؟

تأتي عملية الاستثمار بالمغرب في إطار ترحيل الأنشطة Délocalisation من البلد الأم إلى بلدان أخرى، غير أنه يوجد نوعان من الترحيل، فهناك الترحيل الذي يأتي من أجل المناولة Sous-traitance، وهو الوضع الذي يعيشه المغرب، حيث يأتي مصنعو سيارات مثل "بوجو" و "رونو" من أجل الإنتاج بالمغرب دون نقل التكنولوجيا، فالهدف الأول يكون هو التشغيل لا أقل ولا أكثر. وهناك الترحيل ذي الطبيعية الصناعية، وهو الذي عرفته الصين، التي كانت تربط استقرار مصنعين كبار لديها في قطاع السيارات أو الطيران بنقل التكنولوجيا. ونحن نرى أن الصينيين أضحوا ينتجون سيارتهم الخاصة وطائرات من أجل حركة النقل الداخلي.

ألن يساهم ذلك في التصنيع بالمملكة على مستوى قطاع السيارات؟

إذا كنا نريد استقبال الاستثمارات في المناطق الصناعية من أجل التوفر على صناعات، فالتجارب الماضية حاضرة كما أسلفت، حيث وقعنا اتفاقية مع "فيات" الإيطالية في الستينات من القرن الماضي من أجل إنتاج سيارات بـ"سوماكا"، وفي نفس الفترة وقعت الهند على اتفاقية مماثلة، غير أن ذلك البلد الآسيوي تمكن بعد ذلك إنتاج سيارته الخاصة، بينما لم نفلح نحن في ذلك.

مع ذلك أضحت صادرات السيارات الأولى بالمغرب؟

صحيح، يقال إنها تجاوزت من حيث القيمة صادرات الفوسفاط ومشتقاته، لكن هل قمنا بتقييم للميزان التجاري الخاص بالسيارات، فباستثناء الأرباح، هل لدينا فكرة حول حجم العائدات تحول إلى المغرب؟.

هل يمكن أن تؤثر الدعوات إلى إعادة توطين الصناعات في البلدان الأصلية على مثل هذه الاستثمارات بالمغرب؟

لم نستخلص الدروس من تجارب الماضي، حيث لم نستطع تطوير صناعات وطنية.

في ظل صعود الأحزاب ذات النزعة الوطنية والشعبوية، يجري الحديث اليوم عن مفهوم عودة الاستثمارات إلى البلدان الأم Relocalisation، حيث أنه بحسب هذا المفهوم يفترض في مجموعات مثل "رونو" أو "بوجو" الاستثمار في فرنسا وليس المغرب، ونحن رأينا كيف هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الشركات الأمريكية، التي تلجأ إلى ترحيل أنشطتها إلى الخارج.

ما المخاطر التي تترتب عن ذلك؟

إذا ما كرس هذا التوجه الخاص عودة الاستثمارات إلى البلدان الأم، سنتعرض لمخاطر كبيرة، علما أننا نربح مناصب الشغل فقط، والذي يبقى رهينا بحضور تلك الشركات، التي سيفضي رحيلها إلى توسع دائرة البطالة، ما يفرض أن يكون التوجه الصناعي هاجسه التصنيع Industrialisation، الذي يعتبر مسلسلا يقتضي مقدمات من قبيل التوفر على مدرسة ذات جودة تشجع البحث العلمي. وقد كان الأجدر البناء على ما سبق والتركيز عند استقدام الاستثمار الأجنبي على التصنيع، عبر نقل التكنولوجيا. يجب أن أشير إلى أن المغاربة كانوا يقومون بمصنع "سوماكا"، الذي أضحى في ملكية هذه الأخيرة، بتركيب سيارات المصنع الفرنسي و "فيات".

هل التصنيع متاح في المغرب؟

مؤكد أن هناك العديد من القطاعات التي يمكن أن يستند عليها المغرب من أجل ذلك، خذ مثال المجمع الشريف للفوسفاط، الذي يمكن من خلال الأنشطة التي يتخصص فيها تطوير العديد من الصناعات، حيث لا يجب الاكتفاء فقط بتوفير الامتيازات للرأسمال الأجنبي دون التفكير في سياسة حقيقية للتصنيع تجنب المغرب تغيرات الظرفية. لا يجب فقط التركيز على الامتيازات التي يوفرها المغرب على المستوى الجبائي والبنيات التحتية والآفاق التي تفتحها اتفاقيات التبادل الحر على مستوى التصدير بالنسبة للمصنعين.■

هل تقف العدل والإحسان وراء الاحتجاجات بالمغرب؟

كلما انتقل تدبير الدولة لتعاطيها مع الحركات الاحتجاجية، من مرحلة المقاربة السياسية ونهج التفاوض إلى المقاربة الأمنية والتعامل بحزم، تلقي باللائمة على جماعة العدل والإحسان، وتتهمها بـ"استغلال هذه الاحتجاجات والركوب عليها، وتحويل بوصلتها من وجهة المطالب الاقتصادية والاجتماعية والنقابية التي انطلقت لأجلها، إلى وجهة المزايدات السياسية والبحث عن تأزيم الأوضاع".

أحمد مدياني

فمنذ زمن انطلاق حركة 20 فبراير مروراً بانتفاضة الشمال ضد شركة "أماندس" وحراك "جرادة"، مروراً بالتطورات التي عرفها "حراك الريف"، ووصولا إلى إضراب "الأساتذة المتعاقدين" ومقاطعة طلبة الطب للدراسة والامتحانات، كانت ولاتزال جماعة عبد السلام ياسين في مرمى نيران السلطات التي تتهمها بالركوب على الاحتجاجات وتأجيجها، فهل تقف جماعة العدل والإحسان فعلا وراء الاحتجاجات التي عرفها المغرب؟ وإذا كانت الجماعة بكل هذه القوة، أليس من الأسلم البحث عن حل سياسي معها، عوض سياسة الآذان الصماء وكسر العظام؟

الأغلبية ليست على قلب رجل واحد

"المنهجية المعتمدة من طرف تنسيقية الطلبة، ليست بالمرة منهجية طلابية، أنا آسف. كنت طالبا وأعرف الطلبة. ويمكن أن أؤكد لك أن ما يجري لا علاقة له بتصرفات الطلبة. إنها منهجية شديدة التنظيم، ومتقنة التطبيق، وجيدة التوظيف، وهائلة التنسيق تطبيقا وتحريرا..." .

هكذا تحدث سعيد أمزازي، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، في حواره مع "تيل كيل"، وهو يقصد أن "جماعة العدل والإحسان

هي من تحرك طلبة كليات الطب والصيدلة وتتخذ قرارتهم وتصيغ بلاغاتهم نيابة عنهم ثم تدفعهم لتصريفها".

هذا الموقف عبر عنه أيضا الناطق الرسمي باسم الحكومة، الوزير المنتدب مصطفى الخلفي، الذي لم يقدم معطيات تفصيلية لما بنت عليه الحكومة موقفها، مكتفيا في اتصال مع "تيل كيل عربي" بالقول "ما جاء على لسان وزير التربية والوطنية هو موقف الحكومة، ولا يمكن أن أضيف أكثر حول الموضوع".

لكن يبدو أن الحكومة لم تكن على قلب رجل واحد في اتهام العدل والإحسان. فقد وصف مصدر قيادي من أحزاب الأغلبية الأجواء التي مر فيها اجتماع قيادتها، الذي تقرر فيه توجيه الاتهام لجماعة الشيخ الراحل عبد السلام ياسين، بـ"المتوترة".

ويستطرد مصدر "تيل كيل عربي": "اجتماع الأغلبية عرف بروز رأيين، الأول يدفع بضرورة اعتماد مقاربة سياسية لملف الطلبة والاستمرار في الحوار معهم مع تغليب دور الأحزاب، ورأي آخر شدد على ضرورة اعتماد المقاربة الأمنية واللجوء إلى وزارة الداخلية قصد توجيه استدعاءات لأولياء أمور الطلبة من أجل الضغط عليهم، مع تحميل جماعة العدل والإحسان المسؤولية وراء تأزيم الملف".

هذا الخلاف في الرأي سيظهر جليا في بلاغ المكتب السياسي لـحزب التقدم والاشتراكية، بتاريخ 18 يونيو الجاري، والذي جاء فيه "يعرب المكتب السياسي عن يقينه في إمكانية إيجاد حل مناسب لملف طلبة كليات الطب والصيدلة، ويدعو إلى تغليب لغة الحوار والعقل... يدعو كافة الأطراف المعنية إلى تغليب العقل والحكمة وتفادي التشنج وشد الحبل، والحرص على التحلي بالاتزان والتبصر والمسؤولية، والسعي المشترك نحو حسن تدبير الملف، وتجنب السقوط في ارتكاب أخطاء سواء من خلال اتخاذ إجراءات وقرارات لا تساهم في تهدئة الأوضاع، أو عبر إنتاج مواقف تُفاقِمُ الوضع أكثر مما تساهم في انفراجه".

الجماعة.. فاعل أم متفرج؟

في مقابل اتهامها كل مرة بـ"الركوب على الاحتجاجات وتوجيهها لما يخدم أجنداتها المعلنة وغير المعلنة"، تدافع جماعة العدل والإحسان عن اختياراتها، فهي تقر بأنها تشارك في الاحتجاجات، لكنها تنفي عن نفسها تهمة الوقوف وراء هذه الاحتجاجات أو التحكم فيها أو وأجيجها.

عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية للجماعة، حسن بن ناجح، يقول في تصريح لـ"تيل كيل عربي": "التدقيق في انتماءات جميع المنخرطين في الحركات الاحتجاجية سوف يقود إلى وجود نشطاء من مختلف التعبيرات السياسية، لكن في كل مرة يتم التركيز فقط على أعضاء جماعة العدل والإحسان".

لماذا؟

يعتبر القيادي في الجماعة أن العدل والإحسان "تحولت إلى شماعة تستغلها الدولة من أجل اللجوء إلى المقاربة الأمنية للتغطية على فشل الحكومة في معالجة الملفات المطلبية المطروحة وفشلها أيضاً في التفاوض لحلها".

هذا الرأي لا يتقاسمه الجميع مع قيادة العدل والإحسان. أستاذ العلوم السياسية بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية، محمد زين الدين، يتبنى رأيا آخر، ويرى أن "الجماعة تتحمل بالفعل مسؤولية تأزيم عدد من الملفات المطلبية وتحريف مسار الحركات الاحتجاجية التي تنطلق على أساس اجتماعي أو اقتصادي أو نقابي".

ويوضح زين الدين أن "العدل والإحسان لا تكون هي السباقة إلى إطلاق جل الحركات الاحتجاجية، بل تترك المبادرة لقوى سياسية أو نقابية أو جمعوية أخرى، ثم تلتحق في زمن محدد وتفرض تأسيس تنسيقيات تتخذ قرارات تهم مصير أي تحرك".

هذا التحليل لتعاطي الجماعة مع الحركات الاحتجاجية يرفضه حسن بناجح، ويدفع بأن "العدل والإحسان جزء من المجتمع ولا يمكن أن تبقى في وضع المتفرج على قضايا تحوز إجماع مختلف الفئات والتعبيرات السياسية، والتي تؤكد في بداية أي حراك أو احتجاج مشروعية المطالب، بما في ذلك الدولة التي تتجاوب في البداية معها وتدخل في حوار مع من يقودها".

ويقدم عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، دفاعاً عن "استقلالية" الحركات الاحتجاجية والاجتماعية والنقابية التي تدعمها، مثلاً بـ"تنسيقية الأساتذة المتعاقدين" و"تنسيقية طلبة كليات الطب": "الأساتذة والطلبة كانوا ينظمون جموعاً عامة يحضرها منتمون لمختلف الفئات، وتتخذ قراراتها بالإجماع، لا يمكن هنا أن تملك العدل والإحسان كل هذه القوة للتأثير على قرارات أساتذة وطلبة، منهم من هم منتمون سياسيا لأحزاب وهيئات

قيادات الجماعة تدفع عنها تهمة "الركوب" على الاحتجاجات.

تختلف معها الجماعة في كل شيء". ويواصل بناجح "طلبة الطب مثلاً مدعمون من طرف أولياء أمورهم، وهؤلاء ينحدرون من شرائح اجتماعية مختلفة، ليسوا كلهم أعضاء في جماعة العدل والإحسان".

مصطفى البراهمة، الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي، أحد أحزاب أقصى اليسار الذي اختار التنسيق ميدانيا مع جماعة العدل والإحسان وحصل تقارب سياسي إلى حد كبير في ما بينهما، يرفض "اعتبار الجماعة القوة الوحيدة لأي تحرك مجتمعي"، ويقدم رأيه انطلاقا من أن حزبه اختار التنسيق مع الجماعة في المظاهرات والاحتجاجات التي يعرفها المغرب، وهو مطلع عن كثب على ما يجري في الواقع.

يقول الكاتب الوطني للنهج الديمقراطي في تصريحه لـ"تيل كيل عربي": "اتهام العدل والإحسان مشجب تعلق عليه الحكومة فشلها عوض معالجة الملفات والمشاكل الحقيقية"، مستخلصا أن "الاحتجاجات في المغرب قائمة لأن هناك أسبابا موضوعية لاستمرارها، سواء كانت العدل والإحسان أم لم تكن، وهذا الأمر لا يغير في الأمر شيء".

ماذا يقول قادة الحراك ؟

مصطفى دعنين أحد قيادات "حراك جرادة"، والذي غادر السجن مؤخراً، يقول في حديث مع "تيل كيل عربي" إن "أعضاء الجماعة لم تكن لهم يد طويلة في حراك جرادة، فالاحتجاجات انطلقت شعبية وعفوية، وكان يقودها الشباب وهم من أطروها. شاركت وجوه من العدل والإحسان داخل تنسيقيات الأحياء التي تأسست خلال "حراك جرادة"، لكن لم يكن لها "تأثير كبير في الحراك".

مقابل ذلك، يعتقد دفعتين أن ما منح "حراك جرادة القوة، هو مشروعية المطالب، وما كان ينقصه هو الحوار الجاد، والثقة بين الشباب والمسؤولين في المنطقة، بالإضافة إلى عدم الالتزام بالوعود التي أطلقت، واختيار تنفيذ مشاريع ترقيعية لفائدة الشباب مرتبطة أساسا بساندريات الفحم التي يجب أن تغلق، لأنه في ظل استمرار وجودها، سواء بشكل قانوني أو غير قانوني قد يحدث في أي لحظة حادث آخر يعيد الاحتجاجات إلى الواجهة".

ويطرح دعنين هنا تساؤلا حول مآل لجنة تقصي الحقائق التي شُكلت داخل مجلس المستشارين ثم "أقبرت" على حد تعبيره، ويرى أن هذه اللجنة كان يمكن أن تقدم "إجابات كثيرة حول الحراك ومن يقف وراءه ولماذا وصلت الأمور وتطورت الأحداث إلى أن بلغت مداها ؟"

عندما نعود إلى الاحتجاجات التي عرفتها مدينة طنجة ضد ارتفاع فواتير الماء والكهرباء، يخبرنا حسن حداد، أحد أبرز الوجوه التي قادت تنسيقية الاحتجاج أن "الاستمرار في اتهام العدل والإحسان يفرغ الأشكال الاحتجاجية من قيمتها ومشروعيتها، ويحجب مطالبها المشروعة". وخلص المتحدث ذاته إلى أن "ما يمنح قوة استمرار الاحتجاجات وزخمها، مثل ما حدث في طنجة ضد شركة (أمانديس)، هو قوة المطالب المرفوعة وتعبيرها عن هموم وانتظارات المتضررين". في "حراك الريف" كان الأمر مختلفاً يقول الأستاذ الجامعي خالد البكري، وهو أحد المطلعين بشكل جيد وقريب جدا من الملف وتطوراته، ويرى أن الجماعة وظفت بشكل ذكي تفاعلها مع الملف واستفادة منه على نحو مختلف بالمقارنة مع باقي الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب.

منذ زمن انطلاق حركة 20 فبراير (..) كانت ولا تزال جماعة العدل والإحسان في مرمى نيران السلطات.

وشرح خالد البكاري في حديثه لـ"تيل كيل عربي" وجهة نظره بالقول: "قبل الحديث عن مستوى وحجم مساهمة جماعة العدل والإحسان في حراك الريف، يجدر أن نحدد الخريطة السياسية الواقعية بالمنطقة، ففي هذه المنطقة التي توصف عادة على أنها محافظة، نجد مفارقة، تتمثل في ضعف حركات الإسلام السياسي بها، فإلى حدود التسعينيات كان شباب المنطقة ينضوون تحت لواء التنظيمات اليسارية الجذرية، وهو ما كان واضحا مثلا في جامعات وجدة وفاس وتطوان، واستمر الوضع كما هو فضلا عن بروز قوة أخرى تتمثل في حركة الثقافة الأمازيغية".

ويخلص الأستاذ الجامعي على أنه "لا وجود ميداني قوي في الريف لجماعة العدل والإحسان رغم أن أمينها العام العبادي من أصول ريفية، كما لا وجود معتبر لباقي حركات الإسلام السياسي. الدولة كانت تعرف أن مساهمة العدل والإحسان في الحراك تنحصر في مشاركة أنصارها في الاحتجاجات كباقي المواطنين، دون أن تؤثر في الحراك، بل لم يكن أعضاؤها يشاركون في اللجان التي كانت تنسق فعاليات الحراك السلمي، وهذا ما يفسر أنه لا يوجد أي معتقل من الجماعة ضمن العدد الكبير من معتقلي حراك الريف".

من أين، إذن، جاءت شبهة وقوف الجماعة وراء الحراك؟

يقول البكاري "في البداية تم توظيف أوراق (عناصر انفصالية من الخارج) و(تجار المخدرات)، ولم يكن هناك حديث عن أدوار لجماعة العدل والإحسان، التي بدأ الحديث عنها بعد انطلاق موجة الاعتقالات وأثناء وبعد محاكمة المعتقلين المرحلين إلى عكاشة، لأن دورها خلال هذه المرحلة بدأ يظهر بجلاء في لجن الدعم والدفاع".

ماذا تستفيد الجماعة؟

عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية للجماعة حسن بناجح، يصف دعمها للحركات الاحتجاجية بـ"الواجب أكثر من بحثها عن الاستفادة"، ويدفع المتحدث ذاته بأن الجماعة تقدم "ضريبة الدعم" أكثر مما "تحصد ثماره"، ويقدم ما اعتبره دليلا على ذلك بـ"تشميع بيوت قياديها وطرد عدد من أطرها والاعتقالات التي تطال أعضاءها".

رأي مخالف يعبر عنه أستاذ العلوم السياسية محمد الزين الدين، والذي شدد على أن الجماعة "تستفيد حسب منهجها من دعم الحركات الاحتجاجية والإنخراط فيها في الوقت المناسب لأجنداتها".

وشرح الأستاذ زين الدين رأيه بتشريح ما يقع خلال مسار أي شكل احتجاجي أو حركة مطلبية، وقال في هذا الصدد: "كلما التحق أعضاء جماعة العدل والإحسان بحركة ما يتم فرض تأسيس تنسيقية تعبر عنها، وهنا يتم تهميش دور الوسائط التقليدية التي تكون

قيادات حراك جرادة تعتبر الاحتجاجات عفوية وشعبية.

« هي المبادرة للتأسيس لأي فعل احتجاجي، سواء كانت هذه الوسائط أحزابا أو نقابات أو منظمات جمعوية، وعندما تؤسس التنسيقيات ينتقل حسم القرار من المبادرين إلى الملتحقين أي أعضاء الجماعة، وهنا يبدأ التوظيف السياسي بالنظر إلى الضعف التنظيمي الذي تعاني منه الوسائط التي تحدثناعنها".

لكن هل هناك استفادة ملموسة يمكن قياس حجمها لصالح العدل والإحسان؟

سؤال يجيب عنه أستاذ العلوم السياسية بالقول: "نعم هناك استفادة على ثلاث مستويات، وهي: أولا تسجيل المواقف ضد الدولة وإظهار أنها فاشلة في تدبير مختلف الملفات رغم اختيارها للحوار مع أصحاب الحقوق والمطالب. وفي أحيان كثيرة، تصل معهم إلى توافقات يتم نسفها من طرف أعضاء الجماعة.

ثانيا، اختبار موازين القوى في كل مرة، وهو سلوك تنهجه الجماعة منذ تأسيسها، أي أنها تقيس نبض رد فعل الدولة، إن تعاطت الأخيرة بحزم وصرامة مع الملفات الاحتجاجية المطروحة تتراجع العدل والإحسان إلى الوراء وتكتفي بإصدار المواقف دون الاستمرار في الانخراط الفعلي، وإن لاحظت مهادنة تستغلها لرفع السقف.

ثالثا، محاولة إبراز استمرارها في الساحة رغم وفاة زعيمها المؤسس عبد السلام ياسين واختفاء نجلته نادية ياسين التي كانت تمثل التعبير السياسي لمواقف الجماعة، وهنا يجب أن نستحضر ضعف كاريزما قياداتها الحالية".

الأستاذ الجامعي خالد البكاري يقدم تحليلا مختلفا لما وقع في "حراك الريف"، ويخلص فيه إلى أنه "بعد موجة الاعتقالات، وخلال المحاكمات، لعبت الجماعة دورا ملحوظا سواء في المسيرات الوطنية أو الوقفات الداعمة للحراك والمعتقلين، وساهمت بقوة في لجن دعمهم في مدن عديدة وخصوصا الدار البيضاء، كما كان لها حضور قوي في هيئة الدفاع عن المعتقلين، بمعنى أن حضور العدل والإحسان كان في فعاليات التضامن مع الحراك، لا في الحراك الذي كان في الريف، وأعتقد أن هذا أمر عاد، باعتبار الجماعة تنظيما معارضا". وفي هذه المرحلة، يضيف البكاري "وبعد تآكل سردية الانفصال، بدأت الدولة تشير بأصابع الاتهام للجماعة، خصوصا وأنها استشعرت أن الجماعة عبر سياسة دعم الحراك دون التدخل في قراراته، استطاعت أن تحظى بتعاطف في أوساط الريفيين وخصوصا في أوساط عائلات المعتقلين، ولذلك سنجدها هي التنظيم الوحيد الذي لم يوجه له النشطاء بالمنطقة اتهامات بالركوب على نضالاتهم.

يمكن أن نقول إن الجماعة تعاملت مع الحراك بذكاء، و استطاعت أن تحول ضعف حضورها بالمنطقة لعامل قوة على مستوى التضامن وطنيا دون أن تتورط في الخلافات التي ظهرت لاحقا داخل جسم الحراك".

هل من تسوية ؟

يطرح الكثيرون سؤالا وجيها: لماذا لا تختصر الدولة المسافة، و تبحث عن حل سياسي مع الجماعة؟ أم أن الحل مع الجماعة مستحيل؟

يرى حسن بناجح أن الجماعة لديها رغبة في تأسيس حزب سياسي وجمعيات، وتبحث عن الاعتراف بنشاطها لكن دون فرض وجهة النظر الواحدة من طرف ما يصفه بـ"المخزن".

حديث عضو الأمانة العامة للدائرة السياسية للجماعة، يعيد إلى الأذهان محاولات كثيرة غير معلنة للوصول إلى توافق حول السماح لها بدخول دائرة "اللعبة السياسية" من بوابة تأسيس حزب سياسي، محاولات قادها رجالات الدولة عبر مفاوضات مباشرة مع مؤسسها الراحل عبد السلام ياسين.

لكن لماذا فشلت كل مبادرات إدخال الجماعة إلى رقعة العمل السياسي المنظم والمعترف به من طرف الدولة؟

الجواب على لسان أستاذ العلوم السياسية محمد زين الدين، والذي يرى أن "تأسيس الجماعة لحزب يتوقف عند ما يدور داخلها، وهنا يتم مساءلتها دائما حول مواقفها المعلنة في السابق، وهل قامت بمراجعات تجاهها قبل أن يسمح لها بتأسيس إطار أو إطارات تابعة لها".

وتابع زين الدين حديثه عن مستقبل العلاقة بين الدولة والجماعة بالقول: "إذا لم تتخذ الجماعة مواقف معلنة تجاه أطروحات عبد السلام ياسين التي تأسست على نهجها، لا يمكن أبدا حصول توافق تجاه ملفها، الجماعة لم تعلن إلى اليوم مواقف صريحة ومباشرة تجاه طبيعة الدولة التي تريد وإمارة المؤمنين والبيعة والتداول على السلطة وما إلى ذلك من أدبيات تشكل عصب نشأتها واستمراراها".

رغم ذلك، يضيف زين الدين فإن الدولة تتعامل مع العدل والإحسان بمنطق "عتاب الأحبة"، وشرح ذلك بالقول: "ليس هناك إجراءات زجرية بما تحمله الكلمة من معنى وتطبيق على أرض الواقع تجاه أعضاء الجماعة. الدولة لا تتعامل بصرامة تجاه تنظيم يعتبر أعضاؤه أنه ممنوع من ممارسة أنشطته، وإذا أخذنا كيف تتعامل دول أخرى مع تنظيمات تنازعها على أسس الشرعية والمشروعية سنجد أن الدولة المغربية تترك هامشا واسعا لتحرك العدل والإحسان".

وفسر زين الدين تعامل الدولة بالرغبة في "ترك الباب مفتوحا أمام مراجعات تصدر عن الجماعة دون أن يطلب منها ذلك، واستثمار انخراط مجموعة من أعضائها في العمل النقابي والجمعوي المنظم، بل انصهار عدد منهم في تعبيرات سياسية تفرض الجلوس إلى طاولة واحدة مع تعبيرات سياسية لا تتفق إطلاقا مع منهج الجماعة".

الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي مصطفى البراهمة، لخص مستقبل العلاقة بين الجماعة والدولة بالقول، إن "العدل والإحسان لم تبادر إلى اليوم بوضع ملف طلب تأسيس حزب سياسي، عندما تقوم بهذه المبادرة يمكن آنذاك تقييم ردود الأفعال". ■

صاحب رواية "المغاربة":

بناء الديمقراطية يستوجب توزيعا عادلا للثروات

في سياق التحاليل المتعددة التي تناولت علاقة التنشئة الفكرية بارتفاع منسوب العنف داخل المجتمع المغربي، وكذا دور المثقف في تقييد هذا السلوك أو تقويضه، يندرج تصور الكاتب والروائي عبد الكريم الجويطي الذي بسطه عبر حوار خص به "تيلكيل عربي"؛ قارب من خلاله دور الثقافة في مواجهة التطرف وإشاعة قيمتي التسامح والتعايش.

حمزة حبحوب

صاحب رواية "المغاربة" الشهيرة، يتحدث في هذا الحوار المجرى معه على هامش فعاليات مهرجان كناوة بالصويرة عن استحالة القضاء على العنف، ويرى بديلا عن ذلك العمل على ترويضه، اعتبارا لكونه جزءًا من طبيعة الفرد التي جبل عليها، بعدها يعود الجويطي إلى التاريخ حيث يرصد تطور سلوك العنف داخل المجتمع المغربي.

الكاتب يعرج ضمن الحوار أيضا على تقييم التدرج الديمقراطي في المغرب ويبسط ما يراه حلا لإنضاج تلك الديمقراطية.

اعتبرت، في الندوة التي شاركت فيها على هامش مهرجان كناوة و المخصصة لموضوع العنف، أن الثقافة مروضة لسلوك العنف بدل كونها سلاحا للقضاء عليه، كيف ذلك؟

ركزت على ذلك لاعتقادي أن العنف متأصل في السلوك الإنساني، فقد اضطر الإنسان منذ الجماعات البدائية الأولى إلى استعماله قصد البقاء، وكان الأقوى ينتصر دائما في الأخير، فبدون عنف سينتهي الإنسان كالعديد من الكائنات الحية.

إن هذا السلوك إذن، هو معطى إنساني، والمطلوب هو تدخل الثقافة لترويضه وعقلنته،

عبد الكريم الجويطي.

ولعل دليل ذلك أن الإنسان لا يمارس العنف ضد الآخر فقط، بل يمارسه ضد نفسه أيضا، ويتجلى ذلك في وجود ظاهرة الانتحار مثلا أو إقدام الأشخاص على تحطيم ذواتهم عبر المخدرات أو نزوعهم إلى باقي الأشكال المازوشية.

فالثقافة مشتقة من فعل ثقف الشيء أي سيجه وضبطه، فهي إذن وسلية تعلم الإنسان العنيف بطبعه أن يكون متسامحا ومتعايشا، ومن بين أهم أسباب ولادة العنف عندي رغبة الإنسان المستمرة في جعل الآخر صورة مطابقة له ولتمثلاته ولأفكاره.

كيف تقيم دور المثقف المغربي اليوم في مواجهة التطرف وإشاعة ثقافة التسامح؟

لا شك أن المجتمعات تعبر عن نفسها من خلال النخبة المثقفة، فهي الأداة التي يمتلكها المجتمع لقول رأيه في القضايا المطروحة، ولهذا الفاعل دور كبير في تسييج العنف ومحاربة التطرف، هذا الدور يتأتى من كون المثقف يملك القدرة على الكلمة في مجتمع صامت لم تستطع تعبيراته الشعبية أن تواكب التحديات التي تفرضها أزمنة الحداثة، إنه صوت المجتمع، كلما كان قويا جريئا وعميقا كلما رأى المجتمع نفسه فيه، والمثقف المغربي ككل مثقفي العالم مطالب اليوم بتسجيل موقفه إزاء التحديات التي تعتري مجتمعه.

للأسف اليوم نرى وجود إكراهات وصعوبات كثيرة تعرقل قيام المثقف بدوره كغياب فضاءات للنقاش العام في المغرب، وعدم منحه الكلمة وتحاشي الانصات له، حتى الجرائد التي كان يعبر عبرها المثقف عن رأيه باتت محدودة المقروئية، أضف إلى ذلك وسائل التواصل الاجتماعي التي اختلط فيها الحابل بالنابل وساهمت في جعل صوت المثقف خافتا وساوته بكثير ممن لم يقرؤوا كتابا واحدا في حياتهم.

هل ترى أي علاقة بين التطرف والتنشئة الدينية في المغرب؟

منابع التطرف ليست دينية فقط في نظري، فلا يجب أن نحمل الدين كل المسؤولية، طبعا الدين أمر مهم داخل المجتمعات، لذا يجب

«

من ندوة مخصصة لمواجهة ثقافة العنف على هامش مهرجان كناوة.

الانتباه إلى أن نظرة التعالي واعتقاد الحق المطلق ينتجان التطرف والعدوانية.
أعتقد أن عهد الفتوحات انتهى وانتهى معها فرض المعتقدات على الناس بالترهيب والعنف، فكل ما يمكن أن يفرزه مجتمع معين مطالب باحترام حق الاختلاف والتعدد والدين هو القيام بإصلاح جذري في المنظومة الدينية، ولحسن الحظ نجد داخل الدين الإسلامي مبادئ كثيرة تكرس احترام معتقد الآخر وتؤسس لثقافة القبول بالاختلاف.

ساءلت في روايتك "المغاربة" الذاكرة الجريحة والمعطوبة، هل يمكن القول إن تاريخ المغاربة موسوم بالعنف والقسوة؟

تاريخ المغرب كتاريخ العديد من الدول العريقة التي ارتفع فيها منسوب العنف بشكل كبير في فترة من الفترات، إذ كانت القبائل تحارب بعضها وعلاقتها مبنية على الإخضاع، كما وسمت علاقتها بالعنف، في مقابل ذلك كانت الدولة في معظم عمرها تفرض سلطتها بالإكراه والقوة، ولم تكن تبني سياستها على تنمية مجالية أو على تقديم خيار التساكن كخيار مربح لجميع المغاربة، وعيا بكون خيار الصراع خسارة للجميع.
حين نكتب لا نكتب حسنات مجتمع معين لكنا نكتب المساوئ غالبا، لذا ركزت على هذا الجانب العنيف الذي نرى بعض مظاهره حتى في أبسط نقاش يمكن أن يدور بين متحدثين، فأحيانا نجنح إلى العنف اللفظي دون مبرر، وفي رأيي وجب تفهم أسباب تولد هذا العنف، في جميع الأحوال وكي لا نعيد التاريخ، ينبغي أن نفهمه ونتحدث عنه بكل وضوح وجرأة، لأننا حين نخرج التاريخ إلى النور نمنعه أن يعيد نفسه.

تحدثتم في غيرما مناسبة عن عدم اكتمال نضج الديمقراطية المغربية، لماذا؟

لأن الحصول على ديمقراطية حقيقية رهين بتوفر قاعدة اقتصادية قوية وعدالة اجتماعية، فمن يبيع صوته بمبلغ زهيد لا يمكن أن يعول عليه في بناء صرح ديمقراطي حقيقي، الأمر يتطلب قاعدة جماهيرية من المواطنين الواعين المتحفظين عن الفتات، كما يلزم أيضا فئة متعلمة تمارس السياسة بوعي وحاملة لهم وطنها!
شخصيا أرى أن ديمقراطيتنا لم تنضج بعد، وحتى الأشواط التي قطعتها تجعل منها من المنظور الزمني ديمقراطية فتية، تحتاج بناءها بتراكم إيجابي لا بالخسارات والخيبات، والديمقراطية المغربية في نظري ستكبر بأحزاب قوية ومجتمع مدني متراص وبمحاربة الفساد وكذا بإقرار مساواة حقيقية وعدالة اجتماعية ومجالية وببناء مواطن مغربي حقيقي.

من يبيع صوته بمبلغ زهيد لا يمكن أن يعول عليه في بناء صرح ديمقراطي حقيقي.

ما السبيل في نظركم، لبلوغ مجتمع ديمقراطي تسوده القيم المثلى؟

يمكن أن نتفق حول انعدام وجود مدينة فاضلة، لكن بالإمكان تأسيس مجتمع يحترم الأفراد ويبنى على قيام الأفراد بالواجبات واحترام الحقوق، فبدون تحقيق مبدإ العدالة باعتبارها سلطة فوق كل السلط لا يمكن بناء مجتمع ديمقراطي.
ثانيا أضع شرطا لتحقيق ما ورد في تساؤلك سياسة قائمة على التوزيع العادل للثروات، فلا يمكن بناء مجتمع تسوده القيم الإيجابية وفئة ضيقة تحتكر ثروات البلد لأن ذلك هو صمام الأمان الحائل دون دخول الوطن في متاهات لا آخر لها.
ثالثا بناء تعليم قوي، قادر على زرع القيم النبيلة في نفوس الأجيال، إنه أيضا من الركائز الأساسية للحصول على مجتمع راق، ذلك أني مؤمن بفكرة بناء المجتمعات وتحديد قيمها داخل المدرسة، في مقابل ذلك ومع كامل الأسف نرى اليوم أن من بين الأشياء التي تثبط سير المغرب هو الحال الذي بلغه قطاع التعليم الذي يفترض أن يكون مشروعا مجتمعيا ومسؤولية يتحملها الجميع.
إذن، فالاشتغال على تلك الرهانات الثلاثة من شأنه إفراز مجتمع جيد وبيده أيضا جعل الديمقراطية المغربية بخير، غير أني أشير هنا إلى كون الديمقراطية ليست جنة أو خلاصا، فقد تكون أحيانا وبالا على الشعوب إذا توفرت شروطها، لكنها مجرد وسيلة من بين الوسائل التي تمتلكها المجتمعات قصد تطوير نفسها. ■